

## كلمة ونص

ميشيل خياط

أكثر من عطاء  
وأكثر من منحة

لعل أهم معطى لمنحة الجديدة (٧٥ ألف ليرة سورية)، الصادرة مؤخراً بالمرسوم التشريعي ٤-٢٠٢٢، هو السعي إلى تحسين الوضع المعيشي للشريحة الشعبية الكبيرة، المغبونة بالأجر الضئيل، بسبب نسبة التضخم المالي العالية التي ألت باليرة السورية من جهة، فأضعفت قدرتها الشرائية، وارتفاع أسعار أغلب السلع والخدمات، من جهة أخرى.

وكان يمكن أن نقول إن الأمر عادي، لولا معرفتنا وهذا السعي هو السبيل إلى التخفيف من المعاناة الحادة جداً، للملايين السوريين (١,٥) عامل ومتقاعد، يعولون تسعة ملايين نسمة على الأقل. ولم تقتصر هذه المبادرة الإسهافية للوضع المعيشي السوري على تلك المنحة، بل سبقت بمنحة نوعية، إذ وجه القائد العام للجيش والقوات المسلحة، الفريق بشار الأسد، بصرف منحة مالية لجرحي العمليات الحربية والأسر الشهداء والمقربين، وتضمن هذا التوجيه الكريم، منح مئة ألف ليرة للجرحي من شريحة العجز (٤٠-٦٩ بالمئة) ومئة وخمسين ألف ليرة سورية لجرحي العجز (٧٠-٨٠ بالمئة) ومئتي ألف ليرة لجرحي العجز الكلي (٨٠ بالمئة وما فوق).

وقضت منحة القائد العام للجيش والقوات المسلحة الفريق بشار الأسد، أيضاً، بصرف ١٥٠ ألف ليرة سورية لأسرة الشهيد المتزوج، و١٠٠ ألف ليرة لأسرة الشهيد العازب ومثل ذلك لأسر الفقويين. ويتبدى في تلك المنح والعطاءات، انسجام النضج، وتمثال الشعور، ونظرة القائد الشاملة إلى كل المحتاجين.

ويبقى على القطاعين العام والخاص وكل المؤسسات المعنية فيها، أخذ العبر، ومواكبة هذا المسار القيادي الحكيم والنيل، بجدية غير مسبوقة ومثابرة، وأداء سريع بعيد عن الإهمال والتباطؤ المل.

إن تلك المنح الجديدة، تحسن للواقع المعيشي - نسبياً - وتتبدى أهميتها في أنها جاءت بعد عدة منح وزيادات في الرواتب والأجور، ومثل هذا النهج - الاقتصادي - عرفناه في أواسط العقد الأول من الألفية الثانية (٢٠٠٠-٢٠١٠)، عندما أذابت رواتب وأجور السوريين في القطاعين العام والخاص، زيادة ملحوظة، وساهمت في توفير حياة معيشية غير مسبوقة لأغلبهم، ما أتاح امتلاك ٢,٤ مليون سيارة سياحية خاصة، أغلبها لعاملين بأجر حصولاً عليها بالأقساط الشهرية أو بالقروض المصرفية.

إن تصحيح الرواتب والأجور، دورياً، (ويقترح بعض خبراء الاقتصاد) أن يكون هذا التصحيح كل ثلاثة أشهر، هو الأمر العملي المتاح لمواجهة الظروف الصعبة، مع الإبقاء على أماني كثيرة، في مقدمها، الأداء الحكومي المتأبر والنشط، لتوفير خدمات أفضل ومستزمات حيوية في الوقت المناسب.

إن هذا التحسين للوضع المعيشي عبر مثل هذه المنح، لتلك الشرائح الواسعة، هو السبيل إلى دعم الأداء الجاد في القطاعين الإنتاجي والخدمي.

وما من شك أن كل المهام الإنتاجية المطلوبة، ولاسيما زيادة الإنتاج لتقليص المستوردات وزيادة الصادرات، تحتاج إلى منتجين مرتاحين متمسكين، محفزين بأجر جيد.

وبهذا المعنى أو ذلك، فإن ما شهدناه يوم الخميس الماضي (٢١/٤/٢٠٢٢)، على الصعيد المالي، كان أكبر من عطاء وأكثر من منحة، وكان درياً أكثر راحة لأعياد مباركة سعيدة لكل السوريين.

## عيد بأي «ملابس» يا عيد!

جمود غير مسبوق بأسواق القنيطرة  
وثياب العيد خارج حسابات الأسر الفقيرة

القنيطرة - خالد خالد



مع اقتراب عيد الفطر السعيد تبدو أسواق القنيطرة خالية من المواطنين والحركة في أدنى مستوياتها وغير نشطة لارتداد محال الألبسة وعلى غير العادة كما بالسنوات السابقة، واشتكى أبناء القنيطرة من ارتفاع أسعار الملابس مقارنة مع الدخل الشهري لهم، مؤكدين أن شراء الملابس خارج حساباتهم وأطفالهم هذا العيد من دون ملابس العيد والتي اعتادوا عليها بالأعياد السابقة ولن يتمكنوا من إدخال الفرحة إليهم لأن المبلغ الذي سيدفعونه غير قادرين على تأمينه.

تقول إحدى السيدات إن الوضع المعيشي الحالي فرض على كثير من الأهالي العزوف عن شراء كثير من الأساسيات لمادة رمضان، كما أن هذه الظروف فرضت على كثير من العوائل المعروفة في دمشق وريفها، وتباينت الأسعار بين محل وآخر وارتفعت من العيد الماضي بنسبة لا تقل عن ٢٠٠ بالمئة وكذلك الأختية ارتفعت بنحو ٢٠٠-٢٥٠ بالمئة وأمام ذلك فقد عرفت العوائل عن شراء تجهيزات أولادهم للعيد بسبب ضعف القدرة الشرائية عندهم، ويأمل أصحاب المحال والتجار أن تحرك المنحة الأخيرة من حركة التراء وتحريك الأسواق الراكدة وتعويض الخسائر التي يتعرضون لها من دفع اجارات وتكاليف الشحن والنقل وارتفاع

وفي جولة لـ«الوطن» على محال الألبسة لوحظ أن معظم المعروضات محلية وأغلبيتها شعبية، نظراً لافتقار القنيطرة لأي محال للماركات المعروفة في دمشق وريفها، وتباينت الأسعار بين محل وآخر وارتفعت من العيد الماضي بنسبة لا تقل عن ٢٠٠ بالمئة وكذلك الأختية ارتفعت بنحو ٢٠٠-٢٥٠ بالمئة وأمام ذلك فقد عرفت العوائل عن شراء تجهيزات أولادهم للعيد بسبب ضعف القدرة الشرائية عندهم، ويأمل أصحاب المحال والتجار أن تحرك المنحة الأخيرة من حركة التراء وتحريك الأسواق الراكدة وتعويض الخسائر التي يتعرضون لها من دفع اجارات وتكاليف الشحن والنقل وارتفاع

المحروقات عدا عن النفقات الأخرى من رسوم مالية وبلدية وفواتير كهرباء وبنزين من السوق السوداء لتشغيل المولدات خلال فترة التقنين الكهربائي مساءً.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة حمدي أحمد هذا الأمر، ودور مديرية التجارة الداخلية بنحصر بالفاتورة ومخالفه البائع المخالف سواء المنتج أم تاجر الجملة أو محل الفرق، علماً أنه لا توجد معامل على أرض المحافظة. وطلب العلي أصحاب الفعاليات التجارية بإجراء تخفيضات وتزويبات حقيقية وليس وهمية لتشجيع المواطنين على الشراء وكسر حالة الجمود والركود في الأسواق.

## ٤٠ بالمئة ارتفعت عن الموسم الماضي

لباس العيد غير ممكن بهذه الأسعار  
التموين: التسعير على مسؤولية المنتج

حماة - محمد أحمد خبازي

يؤ مواطنون لـ«الوطن» أن شراء البسة العيد للطفل، تكلف بالحد الأدنى ١٠٠ ألف ليرة، فسعر المتك من الجينز أو الكتان ما بين ٦٠ - ٧٥ ألف ليرة، وسعر الحذاء ما بين ٣٠ - ٤٥ ألف ليرة. وأوضح آخرون أن كزة القطن، يتراوح سعرها ما بين ٣٠ - ٤٠ ألف ليرة، وقالت مها وهي أم لطفلين: الأسعار هذا العام «كافية»، وقله قليلة من تستطيع شراء البسة العيد لأطفالها.

وأضافت: جولتي يسوق ابن رشد كانت سيئاً كثيراً بامتناعي عن شراء البسة العيد لطفلي. وبيئت سيدة لـ«الوطن» أن أسعار البسة الأطفال أقل من العام الماضي، وكل عام ترتفع عن سابقه. وأوضحت أنها جالت على العديد من المحال بأسواق حماة «الديباجة وابن رشد وساحة العاصي» وقررت عدم الشراء لطفليها، فالمبلغ الذي يجوزتها لا يكفي لشراء البسة لطفل واحد.

في حين بين مواطن آخر أن بعض الباعة لا يتقبلون بالسر المعلن على قطعة اللباس أو الحذاء، فالسعر المعلن شيء وسعر المبيع شيء آخر. وأوضح أنه جادل أحد الباعة في ذلك، ورغمه على التسديد بالسعر المدون على بظلال لطفله الصغير ٣٨ ألف ليرة، بدلاً من السعر الذي طلبه وهو ٤٨ ألف ليرة، وذلك بعد أن هدده بالتقنين.

وكشف عدد من الباعة لـ«الوطن» أن الأسعار في هذا العام ارتفعت بنسبة ٤٠ بالمئة عن العام الماضي. وأن حركة البيع والشراء في موسم العيد هذا، تقتصر على فئة محدودة من الذين وضعهم المادي فوق الجيد، وعلى من لديه من أفراد أسرته ابن أو أخ مقرب يرسل لهم حوالات.

وقال أحدهم: إن المغترين هم المحرك الحقيقي للسوق،

فبفضل حوالاتهم لأسرهم وذويهم يبيع بشكل جيد. وأوضح بائع آخر أن سبب الغلاء هو تكاليف الإنتاج، وأجور الشحن، وأن العامل المنتج للألبسة سواء الحموية أم الحلبية أو الدمشقية رفعت أسعارها لحماية المستهلك عبثاً وتحملها، وتتخذ لجنة خاصة للمعمل وخصوصاً مصادر الطاقة البديلة، أو المازوت للمولدات وغير ذلك من أجور العمال. ولفت بعضهم إلى أن سعر الطقم الولادي ما بين ٥٠ و٢٠٠ ألف ليرة، وحسب النوع والماركة.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول الأسعار ودور الرقابة التموينية بظنها، بين رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية بحماة أحمد حوراني، أن أسعار البسة الأطفال تخضع للقرار الوزاري ١٢٠١ للعام ٢٠٢١ تكليف احتفاظ، أي إن المنتج يقدم فواتير القانونية بحجمهم.



## ٦٠٠٠ لتر البنزين في «سوداء» حمص

الدروبي لـ«الوطن»: انخفاض توريدات  
المحافظة من البنزين إلى ١٢ طلباً يومياًالبنزين في  
«السوداء» غير  
نظامي ومجهول  
المصدر!

حمص - نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» العديد من شكاوى المواطنين في محافظة حمص (مدينة ريفاً) تتحدث بمجملة عن تأخر وصول رسائل تعبئة البنزين للسيارات الخاصة وفق البطاقة الإلكترونية إلى ما يزيد على ١٥ يوماً متتالياً سواء كان البنزين المدعوم أو الحر. لافتين إلى أن مخصصاتهم التي تم تحديدها من مادة البنزين تعتبر طبيعية الحال قليلة وليست كافية وفوق ذلك يتم أحياناً تأخير مدة التعبئة إلى أكثر من نصف شهر.

وأشار المشتكون إلى أن هذا التأخير يتكرر بين الفينة والأخرى، مطالبين بضرورة التقيد بالتوقيت المحدد لوصول الرسالة والذي تم تحديده من قبل شركة «محروقات» لمدة أسبوع، ولاسيما أنه لم يتم توضيح أسباب التأخير بوصول الرسالة من قبل المعنيين في شركة «محروقات»، ولفت عدد آخر من المشتكين إلى الأزدحام الذي تشهده محطات الوقود التي تتبع البنزين الحر وطول انتظارهم لتتم تعبئة مخصصاتهم من البنزين في المحطة لمدة تزيد على ساعتين وأكثر. واستهجن عدد من المشتكين عدم توافر مادة البنزين وفق البطاقة الإلكترونية سواء المدعوم أو الحر وتأخر وصول الرسائل إلى هذه المدة الطويلة، مع توافر المادة في السوق السوداء وانتشارها على عدد من الشوارع والطرق الرئيسية في المحافظة.

يسعر يتراوح ما بين ٥,٥ إلى ٦ آلاف ليرة سورية للتر أي ما يعادل ١١٠ إلى ١٢٠ ألف ليرة سورية للغالون بسعة ٢٠ لتراً. بدوره أشار عدد من أصحاب محطات الوقود بالمدينة لـ«الوطن» إلى تأخر استلام طلبات مادة البنزين من شركة محروقات نظراً لنقص توريدات المحافظة من مادة البنزين، مؤكداً أنه فور وصول البنزين إلى محطاتهم يتم فتح الرسائل من دون تأخير وبالتالي تتم تعبئة مخصصات السيارات من البنزين في المحطة باعتبار المادة باتت في المحطة.

من جانبه بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية والشؤون المعدنية في محافظة حمص سمير الدروبي لـ«الوطن» أنه يتم توزيع مخصصات المحافظة من مادة البنزين وفق الكميات الواردة بشكل يومي، لافتاً إلى انخفاض الكميات الواردة إلى المحافظة خلال هذه الفترة إلى ١٢ طلباً يومياً بعد أن كانت ١٤ طلباً خلال الشهر الفاتت، وهذا ما تسبب بتأخر وصول رسائل الاستلام للبنزين وفق البطاقة الإلكترونية بالإضافة إلى وجود نسبة ١٥ بالمئة من الكميات الواردة يتم توزيعها

بالسر الحر. وأكد الدروبي أن مدة انتظار رسائل البنزين مرتبطة بالكميات المتوافرة الواردة إلى المحافظة، كاشفاً عن قيام المحافظة بإرسال كتب إلى كل من وزارتي النفط والإدارة المحلية لزيادة الكميات المخصصة للمحافظة، وأنه فور زيادة هذه الكميات سينعكس إيجاباً على تعبئة مخصصات المواطنين.

وبالنسبة للازدحامات التي تشهدها محطات الوقود التي تتبع البنزين الحر قال الدروبي: إن هناك دراسة بالمحافظة

لإمكانية توزيع مادة البنزين الحر في معظم محطات الوقود أو على عدد أكثر مما هو حالياً في المحافظة على أقل تحديد، ما يؤثر إيجابياً على تخفيف الأزدحامات على محطات الوقود التي تتبع البنزين الحر. مشيراً إلى أنه يوجد حالياً ٥ محطات وقود المخصصة للمحافظة، وأنه فور زيادة المدينة ٣ منها في الريف. وعن توافر مادة البنزين بالسوق السوداء أكد الدروبي أن مصدر هذا البنزين غير نظامي ومجهول المصدر وحكماً ليس من مخصصات المحافظة من المادة.